

نشأة الاتحاد العام للغرف التجارية اليمنية

تأسس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية في عام 1963م وفقاً للقرار الجمهوري بالقانون رقم (14) لسنة 1963م

تم تعديل القانون بالقرار الجمهوري رقم (27) لسنة 1982م

كما جرى تعديل آخر على القانون بالقرار الجمهوري رقم (18) لسنة 1999م .

ومواكبة للتطورات الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص في التنمية وتجسيدا للسياسة الاقتصادية الجديدة للجمهورية اليمنية الهادفة إلى توطيد الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيعه على النمو والتطور صدر القرار الجمهوري رقم (28) لسنة 2003م بشأن الغرف التجارية الصناعية واتحادها العام .

وخلال العقود السابقة قام الإتحاد بمجموعة كبيرة من الأنشطة والفعاليات الهادفة إلى تعزيز دور القطاع الخاص أهمها .

► المساعدة على إستكمال تأسيس بعض الغرف في المحافظات وأصبحت الغرف متواجدة في كافة محافظات الجمهورية .

► المساعدة على بناء اثنا عشر غرفة .

► المساهمة في تأسيس وتجهيز بعض الغرف .

► المشاركة في الفعاليات والاجتماعات واللجان المشتركة على المستوى المحلي والدولي .

► المشاركة في المعارض المحلية والعربية والدولية .

► التنسيق لإستقبال الوفود التجارية العربية والأجنبية الزائرة لليمن .

► المشاركة في الندوات والمؤتمرات المحلية والدولية .

إنجازات الاتحاد

منذ تأسيس الاتحاد وفقاً للقرار الجمهوري بالقانون رقم (14) في عام 1963م قام الاتحاد بتنفيذ مجموعة كبيرة من المهام والأعمال أبرزها :

- ▶ المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية والتجارية .
- ▶ المساهمة في حل المشاكل والمعوقات التي واجهت نمو وتطور منظمة الأعمال الخاصة .
- ▶ تأسيس الغرف في كافة محافظات الجمهورية التي بلغت واحد وعشرون غرفة .
- ▶ عقد لقاءات مع ممثلي منظمات الأعمال الخاصة والجهات الحكومية ذات العلاقة حول أهم القضايا التي واجهت نمو وتطور الاقتصاد الوطني .
- ▶ إعداد مجموعة كبيرة من الدراسات الاقتصادية .
- ▶ المشاركة في الوفود والمعارض والمحافل الاقتصادية والتجارية الإقليمية والدولية.

وفي ضوء التوجهات العالمية فإن القطاع الخاص يلعب الدور الرائد في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . لذا فإن الاتحاد سوف يحرص على تعزيز وتطوير أسس الشراكة الفاعلة مع الحكومة ومؤسسات المجتمع من أجل تنمية شاملة ومستدامة ومد جسور التعاون والشراكة مع المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية للقيام بالتالي :

- ▶ النهوض بمستوى أداء منظمات الأعمال الخاصة .
- ▶ حل المشاكل والمعوقات التي تواجه الاقتصاد اليمني .
- ▶ تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية .
- ▶ خلق فرص عمل جديدة للمنتسبين إلى سوق العمل اليمني .
- ▶ تهيئة القطاع الخاص للإندماج الاقتصادي الإقليمي والعالمي.

خدمات الاتحاد

الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية هو الممثل الرسمي للقطاع الخاص في اليمن ويسعى دوماً بان يكون شريك فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد، ولتحقيق ذلك يقدم الاتحاد خدمات متعددة تهدف الى تحسين بيئة الاعمال وتوفير الوقت والجهد.

1. خدمة الغرف

2. خدمة المعلومات

3. الخدمات القانونية والتحكيم

4. خدمة الأعمال

1- خدمة الغرف

يمتاز الاتحاد بالعمل المؤسسي الذي يقوم به اذ يتكون من 21 غرفة تجارية صناعية يمنية تتمتع بباقة من الخدمات يقدمها لها الاتحاد.

► المزود الرئيسي للمعلومات

يحرص الاتحاد بابقاء الغرف على اطلاع دائم بمجريات الاحداث محليا ودوليا .

- تعميم نشرات المعارض الدولية والمحلية.
- تعميم المناقصات الدولية والمحلية.
- تعميم التقارير والمنشورات التي تصل للاتحاد من المؤسسات النظرية .
- تعميم التقارير التي تصل للاتحاد من الجهات الحكومية.
- المنشورات التي تحتوي على معلومات متفرقة .
- تقديم المعلومات المناسبة لكافة استفسارات الغرف المتعلقة بعالم الاعمال

► الداعم الفني للغرف

يعمل الاتحاد على ان يكون حلقة الوصل بين الغرف والمؤسسات النظرية.

- تنسيق مشاركة الغرف في الفعاليات المحلية.
- تنسيق لمشاركة الغرف في الفعاليات الدولية.

- الترتيب لزيارة الوفود التجارية واللقاءات الثنائية لرجال الاعمال مع نظرائهم .
- اشراك الغرف في البرامج التدريبية لرفع قدرات كوادرها.
- اعداد الدورات والندوات حسب احتياجات الغرف.
- رفع استفسارات الغرف الى الجهات ذات العلاقة.
- رفع اراء وشكاوى الغرف على بعض الممارسات والاجراءات التي يعترض عليها منتسبي الغرف الى اعلى المستويات الحكومية والسعى الى تسويتها.

▶ الدعم المادي

- مساعدة الغرف في انشاء مقرات لها.
- تزويد الغرف بالاثاث المكتبي وايضا بالاجهزة الالكترونية .

▶ المساعدة القانونية

- المساعدة على حل النزاعات التجارية بين منتسبي الغرف التجارية الصناعية اليمنية والتجار من الخارج عن طريق تمثيل الطرف اليمني و التواصل مع الجهات الرسمية للطرف الثاني في النزاع.
- عند لجوء الغرف الي القضاء يدافع محامو الاتحاد عن مصالح الغرف.
- تقديم الاستشارات القانونية للغرف عند الطلب.

▶ المصادقة

اصدار وتصديق شهادات المنشأ وهو حق منح للاتحاد من قبل الجهات الرسمية في البلاد (وزارة التجارة والصناعة اليمنية) ويقوم الاتحاد بالتصديق علي جميع الوثائق التي لها صلة بالاستيراد والتصدير والتبادلات التجارية بين اليمن وبين البلدان العربية والاجنبية ويصادق الاتحاد علي التالي:

- شهادات المنشأ.
- المستندات المتعلقة بالمعاملات التجارية المحلية والأجنبية التي يقدمها منتسبي الغرف.
- توثيق الفواتير التجارية.

2- خدمة المعلومات

يعتبر الاتحاد الممثل الرسمي والقانوني الوحيد لمؤسسات القطاع الخاص ولذلك يأخذ الاتحاد علي عاتقه مسؤولية الرد على الاستفسارات من الجهات المحلية والأجنبية عن طريق الهاتف أو البريد أو رسائل البريد الإلكتروني أو الفاكس، وتشمل تلك الاستفسارات معلومات عن قطاعات معينة وفرص الاستثمار في اليمن والمناطق الحرة والمعارض وغيرها.

في الوقت الراهن يسعى الاتحاد الي بناء قاعدة بيانات الكترونية موسعة ومحدثة تشمل كل القطاعات الاقتصادية في اليمن .

في الوقت الراهن يقدم الاتحاد التالي:

- القوانين التجارية
- قوائم بالشركات والمؤسسات والمحال التجارية في المحافظات مصنفة حسب النشاط.
- قوائم المعارض السنوية في اليمن
- معلومات عامة عن الغرف التجارية الصناعية اليمنية.
- معلومات عن الأنشطة والفعاليات التي ينظمها الاتحاد لمجتمع المال والاعمال.
- معلومات عن اليمن

3- الخدمات القانونية والتحكيم

يقوم الاتحاد بعمل التسهيلات اللازمة لحل النزاعات التجارية، ويتلقى الاتحاد شكاوي من جهات اجنبية و جهات محلية ويسعي الاتحاد الي حلها وديا اما عن طريق لعب دور الوسيط او التوصية لمراكز التحكيم المعتمدة في البلاد.

4- خدمة الأعمال

▶ اللجان التخصصية

للاتحاد دور فعال في زيادة الوعي لدي رجال الاعمال لاهمية الاطلاع وابداء الرأي في كل ما يتعلق بعالم المال والاعمال وذلك يتم من خلال انشاء الاتحاد لقسم اللجان التخصصية والتي تتكون من لجان متخصصة في مجالات متعددة .

▶ المجالس المشتركة

ويسعى الاتحاد الدائم لتعزيز التعاون بين رجال الاعمال اليمنيين ونظرائهم في الدول الشقيقة والصديقة قام الاتحاد بتاسيس العديد من المجالس المشتركة بالتعاون مع الجهات الرسمية للاطراف الاخرى ومن خلال توقيع الاتفاقيات التجارية وعمل التسهيلات اللازمة لضمان فعالية التعاون المشترك .

► اللجان المشتركة

وهي لجان تنشئ بالتعاون مع الجهات الحكومية والهدف منها تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية .

قيادة الاتحاد:-

محمد عبده سعيد

رئيس مجلس الادارة

عبدالوهاب عبده ثابت

نائب رئيس مجلس الادارة للشئون الصناعية

لعنوان:

شارع الزبيرى امام البوابة الغربية لنادي القوات المسلحة.

صنعاء

اليمن

هاتف: 00967-1-265038

فاكس: 00967-1-261269

ص.ب : 16992 صنعاء – اليمن.

ساعات العمل في الاتحاد:

من الساعة 8 صباحا الي 1:30 ظهرا من السبت الي الاربعاء ويوم الخميس من 8 الي 12 ظهرا.

دوام رمضان من 11 صباحا الي 2 ظهرا.

يغلق الاتحاد في يوم الجمعة والاجازات الرسمية والوطنية للبلاد.

فرص استثمارية

الزراعي

نبذة:

يعتبر الإنتاج الزراعي من أهم القطاعات المساهمة في الاقتصاد اليمني ويقدم للمستثمرين أكبر فرصة للتطور في شبة الجزيرة العربية. وهو يمثل 20% من الناتج المحلي الكلي و 58% من التوظيف. ويتمتع قطاع الزراعة في اليمن بالوفرة و تكلفة منخفضة للعمالة (متوسط الدخل \$90/شهرياً) و الأسواق المحلية حيوية و هناك منتجات حبوب نقدية قوية. وقد وصلت اليمن -بناءً على تقرير صندوق النقد الدولي- إلى متوسط معدل نمو 5.5% لمنتجات غير هيدروكربونية سنوياً بين 2004 - 2008 وأغلبها كانت زراعية (البنك الدولي). 2009

النقل

نبذة:

يشهد قطاع النقل منذ بداية القرن تطوراً ملحوظاً في كل من المطارات والموانئ والبنية التحتية للطرق، فقد تم تطويرها لربط الأعمال والناس محلياً ودولياً بالنظر إلى احتياجات كل طرف للآخر. نقاط القوى لقطاع النقل الجوي:

السياحي

نبذة:

ينمو قطاع السياحة في اليمن بكل المقاييس. فمنذ بدء تسجيل وصول السياح في عام 1990، ظل متوسط عدد الليالي التي يقضونها والنفقات في ارتفاع دائم. وفي 2008 ارتفعت نسبة وصول السياح إلى 405,000 (من 379,000 في العام الذي سبقه) وهذا يدل على أن الحركة إيجابية (وزارة السياحة 2009). وتقدر إسقاطات لمنظمة السياحة العالمية للأمم المتحدة بأن السياحة ستستمر في النمو بمتوسط 10% حتى 2020 على الأقل، بينما سيكون النمو 7% في بقية دول الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى ذلك، يتصور مجلس السياحة والسفر الدولي أن اقتصاد السياحة والسفر سينعكس إيجابياً على التوظيف وواردات ربح الصادرات من خلال الزوار الأجانب إلى 16.4% بحلول 2019.

توزع مجموع الفنادق التي عددها 1234 على محافظات اليمن الواحد والعشرين وفيها 27,785 غرف و 52,891 سرير. في صنعاء فقط هناك 232 فندق و عدن 143 فندق والحديدة 98 فندقاً (وزارة السياحة 2008). في 2004، استغرق السياح 1,642,392 ليلة في اليمن وفي عام 2007 تضاعف الرقم إلى 3,035,120 ليلة. وارتفعت العوائد في هذه الفترة من 213 مليون دولار سنوياً إلى 425 مليون دولار.

الغاز

نبذة:

عقب الأزمة العالمية في العام 2009، أخذ الطلب العالمي للطاقة في الارتفاع بمعدل 2.5% سنوياً وسيستمر حتى 2015 على أقل تقدير. لهذا يتوقع أن ينمو مجال الغاز الطبيعي. تحتل اليمن المرتبة 33 (من 206) في العالم في احتياطي الغاز وذلك في تقديرات 2009. وهي تمتلك حالياً 478.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. وقد جذبت هذه الاكتشافات 4.5 مليار دولار من الاستثمارات على رأسها شركة توتال ومجموعة من الشركات الدولية والتي نتج عنها بناء مصنع و أنابيب وقاطرات. ومن المتوقع أن تنتج شركة الغاز الطبيعي المسال 6.7 مليون طن سنوياً للتصدير من خليج عدن و 2.55 مليون طن من Suez GDF. وهناك تريليون قدم مكعب مخزون للسوق المحلية منذ 1971 للتحكم بأي طلب متزايد للطاقة

النفط

نبذة:

قطاع النفط في اليمن هو الأهم من دون شك حيث يشكل 92% من الصادرات و 30% من الناتج المحلي الكلي. ولدى اليمن 3 مليار برميل من الاحتياطي حسب معلومات مجلة النفط والغاز بتاريخ 1 يناير 2010. وهناك خطط لتكثيف عمليات الاستكشاف لمواقع جديدة. وفي سبتمبر 2009 أعلنت هيئة استكشاف وإنتاج البترول 9 استكشافات جديدة في 7 حقول. و من المتوقع أن يكون هناك استكشافات جديدة في 42 حقلاً أخرى خلال الفترة 2010-2015. ويتمركز مخزون وإنتاج النفط حالياً في 5 مناطق جغرافية رئيسية: جنة وإباد في وسط اليمن، مأرب-الجوف في شمال اليمن و شبوة والمسيلة في الجنوب. ويستخرج النفط من حوضين رئيسيين: مأرب/شبوة وسينون/المسيلة، من إجمالي 12 حوض مخزونة. صادرات الوقود هي المتصدرة في السوق اليمنية.

المعادن

نبذة:

بيئة اليمن الجيولوجية الفريدة من نوعها ، ووفرة الموارد الطبيعية والرواسب المعدنية ، قدمت للعديد من المستثمرين فرص التنقيب والاستكشاف المناسبة. حيث غطت عمليات التنقيب البلاد كلها (527970 كيلومتر مربع (حوالي 203850 ميل مربع) وذلك لتلبية الاحتياجات الصناعية من الصخور والمعادن مثل بيرلايت الزيوليت والحجر الجيري والخفاف ، والدولوميت ، رمل السيليكات والجبس وسكوريا. و المعادن الاقتصادية مثل الزنك، والمتوفرة بكثرة في اليمن ، وتوفير إمكانات نمو واسعة لشركات التعدين الدولية التي تسعى للاستثمار في هذا المجال المربح. بسبب عدم النضج النسبي لهذا القطاع في السوق العالمية ، فإن المستثمرين المهتمين اليوم لديهم ميزة كبيرة في استغلال الاحتياطيات المعدنية وغير المعدنية ،و التي سبق تحديدها من قبل هيئة المساحة الجيولوجية ومجلس الموارد والثروة المعدنية. حالياً هناك 14 شركة تعمل في استخراج هذه الاحتياطيات ، من بينها شركة جبل سلاب (اليمن) ، شركة كنتكس الكندية لتنمية المناجم ، شركة ثاني للتعدين (دبي- الامارات العربية المتحدة) ، وشركة الموارد الصينية.

الاحتياطيات المؤكده:

الاحتياطيات الكبيره من الصخور والمعادن توفر الفرص لمجموعة متنوعة من المنتجات ذات الاستخدام الصناعي احتياطيات المعادن الفلزية هي ربما الأكثر ربحا ، مع اطنان من الذهب والزنك والرصاص والفضة والنحاس والكوبالت والبلاتين والحديد والتيتانيوم التي سبق الكشف عنها و المعادن اللافلزية ، بما في ذلك الحجر الجيري والدولوميت والجبس والتي توفر فرص استثمارية مربحة.

الصناعي

نبذة:

يشكل قطاع الصناعة في اليمن حالياً ما يقارب 47% من الناتج المحلي الكلي وهو مستمر في التوسع. وتتشكل القاعدة الأساسية للصناعة من صناعات متوسطة وصغيرة ويكملها شركات كبرى متنامية محلية وأجنبية. وعدد المنشآت الصناعية حسب الإحصائيات يتجاوز 33,000. تتركز الصناعات في الشمال على تصنيع الأغذية والمشروبات، أضيف إليها إنتاج الدقيق ومواد الطبخ في السنوات الأخيرة. وتعتبر صناعة المعادن مثل خزانات الماء والأبواب والنوافذ ثاني أكبر صناعة وبعدها تأتي صناعة المعادن اللافلزية. وهناك صناعات أخرى تتركز على الأقمشة والمجوهرات ومواد البناء والزجاج. وتكمن حيوية القطاع في تصدير البضائع إلى خارج البلاد.

قانون الاستثمار اليمني

للاطلاع على قانون الاستثمار اليمني:

http://www.arifonet.org.ma/data/dalil%20investment/countries/21_Yemen/Law1_ar.htm

المراجع :

- ويكيبيديا
- اطللس العالم